

Distr.: General
16 December 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٨٩ (ج) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد أزاناو تاديس أبريها (إثيوبيا)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٨٩ من جدول الأعمال (انظر A/59/487، الفقرة ٢). وجرى البت في البند الفرعي (ج) في الجلستين ٣٦ و ٣٩، المعقودتين في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويرد في المحضرين الموجزين المتصلين بالموضوع (A/C.2/59/SR.36 و 39) بيان بشأن نظر اللجنة في البند الفرعي.

ثانيا - النظر في مشروع القرارين A/C.2/59/L.47 و A/C.2/59/L.66

٢ - في الجلسة ٣٦ المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل قطر (باسم مجموعة ال ٧٧ والصين) مشروع قرار معنون "التعاون في ميدان التنمية الصناعية" (A/C.2/59/L.47)، وفيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ٤٦/١٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر

* سيصدر تقرير اللجنة الثانية بشأن هذا البند في أربعة أجزاء، تحت الرمز A/59/487 و Add.1-3.

١٩٩١، و ١٠٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٧٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٧٧/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ١٨٧/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٤٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

”وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمدته رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

”وإذ تعيد تأكيد نتائج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عُقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

”وإذ تسلم بالدور الذي تقوم به دوائر الأعمال، بما في ذلك القطاع الخاص، في تعزيز العملية النشطة لتنمية القطاع الصناعي، وإذ تشدد على أهمية منافع الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك العملية،

”وإذ تسلم أيضا بأهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بوصفه وسيلة فعالة من وسائل التعاون الدولي الهادف إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

”وإذ تحيط علما بالاستراتيجية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) التي ترمي في المقام الأول إلى تعزيز نمو الإنتاجية كوسيلة لدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والتدابير المتخذة لوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ،

”وإذ تحيط علما أيضا بتوقيع اتفاق التعاون بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وبأن ذلك الاتفاق سيفضي إلى تحقيق على نحو أفضل للهدف الأساسي لليونيدو المتمثل في تعزيز التنمية الصناعية والإسراع بها في البلدان النامية مع الاحتفاظ بهويتها ورؤيتها وكفاءاتها الأساسية،

١ - **تخطيط علميا** بتقرير الأمين العام وترحب بالاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه؛

٢ - **تؤكد من جديد** أن التصنيع يشكّل عاملاً أساسياً للنمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فضلاً عن القضاء على الفقر، وإيجاد فرص عمل منتجة، وتوليد الدخل، وتيسير عملية الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك إدماج المرأة في عملية التنمية؛

٣ - **تؤكد ما لبناء القدرة الإنتاجية والتنمية الصناعية من دور حيوي** بالنسبة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤ - **تخطيط علميا** بالاستعراض الشامل لأنشطة اليونيدو المضطلع به وفقاً لاستراتيجيتها العامة، الذي مكّنها من أن تصبح منظمة أفضل تركيزاً وفعالية وكفاءة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، بوسعها تحقيق نتائج ملموسة وتقديم إسهام قيم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛

٥ - **تشدد على** ضرورة اتخاذ تدابير دولية ووطنية مواتية لتصنيع البلدان النامية وتحث جميع الحكومات على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية تطلق إمكانات نمو الإنتاجية من خلال تنمية القطاع الخاص ونشر التكنولوجيات الناشئة والسليمة بيئياً، وتشجيع الاستثمار وتحسين الوصول إلى الأسواق والاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية لتمكين البلدان النامية من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وجعل هذه العملية مستدامة؛

٦ - **تؤكد ما للتعاون في ميدان التنمية الصناعية وهيئة مناخ إيجابي** للاستثمار والأعمال على الأصعدة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية من أهمية في التشجيع على توسيع القدرات الإنتاجية في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وعلى تنويعها وتحديثها؛

٧ - **تخطيط علميا مع التقدير** بتنظيم ونتائج المنتدى العالمي للتكنولوجيا البيولوجية الذي عقد في كونسيسيون، شيلي، في الفترة من ٢ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، الذي اشتركت في تنظيمه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وحكومة شيلي، بدعم من المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا البيولوجية، وتدعو مجلس التنمية الصناعية التابع لليونيدو إلى النظر في البيان الختامي للمنتدى؛

٨ - تؤكد مساهمة الصناعة في التنمية الاجتماعية، خاصة في سياق الروابط بين الصناعة والزراعة، وتلاحظ أن الصناعة تمثل ضمن مجموع هذه الروابط، مصدرا ثريا لإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل والاندماج الاجتماعي اللازم للقضاء على الفقر؛

٩ - تدعو إلى مواصلة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية الصناعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتهيب بالبلدان المانحة والبلدان المتلقية للكون أن تواصل تعاونها في ما تبذله من جهود من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة في استخدام موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المكرسة لأغراض التعاون في ميدان التنمية الصناعية، وأن تدعم جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الرامية إلى تعزيز التعاون في ما بينها في ميدان التنمية الصناعية، وتؤكد أهمية تعبئة الأموال من أجل التنمية الصناعية على الصعيد القطري، بما في ذلك التمويل الخاص والأموال المقدمة من مؤسسات التمويل الإنمائي ذات الصلة؛

١٠ - تكرر تأكيد أهمية التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في توفير دعم فعال للتنمية الصناعية المستدامة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتهيب بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل الاضطلاع بدورها المحوري في ميدان التنمية الصناعية وفقا لولايتها؛

١١ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز فعاليتها وأهميتها وأثرها الإنمائي عن طريق وسائل تشمل، في جملة أمور، تعزيز تعاونها مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على جميع الأصعدة؛

١٢ - تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المشاركة بنشاط في التنسيق على الصعيد الميداني عن طريق عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والنهج القطاعية؛

١٣ - ترحب بالمشاركة النشطة من جانب اليونيدو في تحضير أعمال مشروع الألفية ومبادرات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، بغية مساعدة البلدان النامية على بلوغ الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية عن طريق جملة أمور، منها تلبية الاحتياجات الخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

١٤ - تشدد على الحاجة إلى تعزيز تنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بجملة طرق، منها التدريب والتعليم وتحسين المهارات،

مع التركيز بصفة خاصة على الصناعة الزراعية باعتبارها مصدرا لكسب الرزق في المجتمعات الريفية؛

”١٥ - تؤكد الحاجة إلى قيام اليونيدو بتعزيز صناعات التكنولوجيا العالية والقيمة المضافة في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان التي تعاني من ارتفاع تكاليف النقل؛

”١٦ - تؤكد من جديد الحاجة إلى دعم بقاء أنشطة الصناعة التحويلية في البلدان النامية وتوسيع نطاقها، وتطلب إلى اليونيدو في هذا الصدد، مواصلة تحسين أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها من خلال جملة مجالات، منها نشر التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل الوصول إلى الأسواق والتنمية؛

”١٧ - ترحب بالدور النشط الذي تؤديه اليونيدو في اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، وتشجعها على مواصلة تعزيز اتساق السياسات على نحو أفضل في ميدان التنمية الاقتصادية؛

”١٨ - تطلب إلى اليونيدو تيسير التنمية الصناعية مع التركيز على المجالات ذات الأولوية المحددة في إطارها البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛

”١٩ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على زيادة مساهمتها لبلوغ أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغية تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا؛

”٢٠ - تشجع أيضا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تطوير قدرتها بوصفها منتدى عالميا وفقا لولايتها، بهدف القيام، في سياق عملية العولمة، بتعزيز الفهم المشترك لمسائل القطاع الصناعي الإقليمي والعالمي وأثرها على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتدعو إلى زيادة تعزيز نهج البرامج المتكاملة القائمة على الطلب على الصعيد الميداني؛

”٢١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.“

٣ - وفي الجلسة ٣٩ المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، عرض نائب رئيس اللجنة، مجدي رمضان (لبنان)، مشروع قرار معنون ”التعاون في ميدان التنمية الصناعية“

(A/C.2/59/L.66)، مقدم بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار
A/C.2/59/L.47.

٤ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/59/L.66 (انظر
الفقرة ٦).

٥ - ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/59/L.66، قام أصحاب مشروع القرار
A/C.2/59/L.47 بسحب.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٦ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٠٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٧٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٧٧/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ١٨٧/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٤٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(١)،

وإذ تعيد تأكيد نتائج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١^(٢)، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي عُقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١^(٣)، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢^(٤)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢^(٥)،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) A/C.2/56/7، المرفق.

(٣) A/CONF.191/11 و 12.

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي الدولي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

وإذ تسلم بالدور الذي تقوم به دوائر الأعمال التجارية، بما فيها القطاع الخاص، في تعزيز العملية النشطة لتنمية القطاع الصناعي، وإذ تشدد على أهمية منافع الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك العملية،

وإذ تسلم أيضا بأهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بوصفه وسيلة فعالة من وسائل التعاون الدولي الهادف إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تحيط علما بالاستراتيجية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) التي ترمي في جملة أمور إلى تعزيز نمو الإنتاجية كوسيلة لدعم العمل على بلوغ الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الغايات الواردة في إعلان الألفية، والتدابير المتخذة لوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ،

وإذ تحيط علما أيضا بتوقيع اتفاق التعاون بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وبأن ذلك الاتفاق سيفضي إلى تحسين الوجود الميداني لليونيدو وإلى تحقيقها على نحو أفضل لهدفها الأساسي المتمثل في تعزيز التنمية الصناعية والإسراع بها في البلدان النامية مع الاحتفاظ بهويتها ورؤيتها وكفاءتها الأساسية، وإذ تلاحظ أنه يساهم، في جملة أمور، في وضع الأسس لكلا المؤسستين لوضع برامج مشتركة في مجال التعاون التقني دعما لتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية،

وإذ تحيط علما أيضا بتوقيع مذكرة بشأن التعاون التقني بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة التجارة العالمية في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في كانكون، المكسيك، بهدف وضع وتنفيذ برامج مشتركة للتعاون التقني المتصل بالتجارة،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٦) وترحب بالاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه؛

٢ - تؤكد من جديد أن التصنيع يشكّل عاملا أساسيا للنمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فضلا عن إيجاد فرص للعمل المنتج، وتوليد الدخل، وتيسير عملية الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك إدماج المرأة في عملية التنمية؛

٣ - تؤكد ما لبناء القدرة الإنتاجية والتنمية الصناعية من دور حيوي في بلوغ
الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن
الألفية^(١)؛

٤ - **تخطط علما** بالاستعراض الشامل لأنشطة اليونيدو المضطلع به وفقا
لاستراتيجيتها العامة، الذي مكّنها من أن تصبح منظمة أفضل تركيزا وفعالية وكفاءة،
لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوسعها تحقيق
نتائج ملموسة وتقديم إسهام قيم في بلوغ الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها
الغايات الواردة في إعلان الألفية؛

٥ - **تشدد** على ضرورة اتخاذ تدابير دولية ووطنية موثقة لتصنيع البلدان
النامية، وتحث جميع الحكومات على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية تطلق
الإمكانات لنمو الإنتاجية من خلال تنمية القطاع الخاص ونشر التكنولوجيات الناشئة
والسليمة بيئيا، وتشجيع الاستثمار، وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق، والاستخدام الفعال
للمساعدة الإنمائية الرسمية لتمكين البلدان النامية من بلوغ الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا،
بما فيها الغايات الواردة في إعلان الألفية، وجعل هذه العملية مستدامة؛

٦ - **تؤكد** ما للتعاون في ميدان التنمية الصناعية وتهيئة مناخ إيجابي للاستثمار
والأعمال على الأصعدة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية من أهمية في التشجيع
على توسيع القدرات الإنتاجية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية
غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وعلى تنويعها وتحديثها؛

٧ - **تخطط علما مع التقدير** بتنظيم المنتدى العالمي للتكنولوجيا البيولوجية الذي
عقد في كونسبسيون، شيلي، في الفترة من ٢ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، واشتركت في
تنظيمه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وحكومة شيلي، بدعم من المركز الدولي
للهندسة الوراثية والتكنولوجيا البيولوجية، وتخطط علما بالقرار IDB-28/Dec.6 الصادر عن
مجلس التنمية الصناعية التابع لليونيدو؛

٨ - **تؤكد** مساهمة الصناعة في التنمية الاجتماعية، لا سيما في سياق الروابط بين
الصناعة والزراعة، وتلاحظ أن الصناعة تمثل ضمن مجموع هذه الروابط، مصدرا ثريا لإيجاد
فرص العمل وتوليد الدخل وتحقيق الاندماج الاجتماعي اللازم للقضاء على الفقر؛

٩ - **تدعو** إلى مواصلة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية
الصناعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتهيئ بالبلدان المانحة
للمساعدات والبلدان المتلقية للمساعدات أن تواصل تعاونها في ما تبذله من جهود من أجل

تحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة في استخدام موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المكرسة لأغراض التعاون في ميدان التنمية الصناعية، وأن تدعم جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الرامية لتعزيز التعاون في ما بينها في ميدان التنمية الصناعية، وتؤكد أهمية تعبئة الأموال من أجل التنمية الصناعية على الصعيد القطري، بما في ذلك التمويل الخاص والأموال المقدمة من مؤسسات التمويل الإنمائي ذات الصلة؛

١٠ - **تدعو أيضا**، في هذا الصدد، إلى استخدام سائر الموارد، بما فيها الموارد الخاصة والعامة والأجنبية والمحلية، من أجل التنمية الصناعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

١١ - **تكرر تأكيد** أهمية التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في توفير الدعم الفعال للتنمية الصناعية المستدامة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتحيي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل الاضطلاع بدورها المحوري في ميدان التنمية الصناعية وفقا لولايتها؛

١٢ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز فعاليتها وأهميتها وأثرها الإنمائي بجملة وسائل، تشمل تعزيز تعاونها مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على جميع الأصعدة؛

١٣ - **تطلب** إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المشاركة بنشاط في التنسيق على الصعيد الميداني عن طريق عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والنُهُج القطاعية؛

١٤ - **تشدد** على الحاجة إلى تعزيز تنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بجملة طرق، منها التدريب والتعليم وتحسين المهارات، مع التركيز بوجه خاص على الصناعة القائمة على الزراعة باعتبارها مصدرا لكسب الرزق في المجتمعات الريفية؛

١٥ - **تؤكد** الحاجة إلى قيام اليونيدو، ضمن ولايتها، بتعزيز الصناعات التنافسية في البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكذلك في البلدان النامية غير الساحلية؛

١٦ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى دعم بقاء أنشطة الصناعة التحويلية في البلدان النامية وتوسيع نطاقها، وتطلب إلى اليونيدو في هذا الصدد، مواصلة تحسين أنشطة التعاون

التقني التي تضطلع بها من خلال جملة مجالات، منها نشر التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل الوصول إلى الأسواق والتنمية؛

١٧ - **ترحب** بالدور النشط الذي تؤديه اليونيدو في اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وتشجعها على مواصلة تعزيز تنسيق السياسات واتساقها داخل منظومة الأمم المتحدة، بغية تعزيز كفاءة الأمم المتحدة وزيادة أهميتها في ميدان التنمية الاقتصادية؛

١٨ - **تطلب** إلى اليونيدو تيسير التنمية الصناعية مع التركيز على المجالات ذات الأولوية المحددة في إطارها البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛

١٩ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على المساهمة بشكل نشط في بلوغ أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٧)، بغية تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا؛

٢٠ - **تشجع أيضا** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تطوير قدرتها بوصفها منتدى عالميا وفقا لولايتها، بهدف القيام، في سياق عملية العولمة، بتعزيز الفهم المشترك لمسائل القطاع الصناعي الإقليمية والعالمية وأثرها على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتدعو إلى زيادة تعزيز نهج البرامج المتكاملة القائمة على الطلب على الصعيد الميداني؛

٢١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

(٧) A/57/304، المرفق.